Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080105 **Pages: 46-59**

تزايد العمالة الاجنبية وأثرها على حقوق العامل العراقي

م. م. هالة علي هلال
كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق.
halaali@uodiyala.edu.iq

الملخص
ان حقوق العمال العراقيين هي من الحقوق التي كفلها الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وكذلك قانون العمل العراقي رقم (37) لعام 2015، ولكن في الحقيق ان تزايد العمالة الوافدة الى العراق قد اثر وبشكل كبير على حقوق العمال العرقيين ومن ابرز هذه الاثار هي ارتفاع نسبة البطالة بين العراقيين بسبب ان بعض الشركات تفضل العامل الأجنبي على العامل العراقي لكون العامل الأجنبي يقبل العمل بأجور منخفضة مقارنة بالعامل العراقي، والجدير بالذكر ان حقوق العمال بشكل عام قد حظيت باهتمام المجتمع الدولي من خلال اصدار الإعلانات والمعاهدات الدولية والإقليمية لحماية حق العمال والتي من ابرزها منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919والجدير بالذكر ان من اهم مظاهر الحماية لحقوق العمال هي تحديد ساعات العمل واعطائهم عطلا أسبوعية ومنع عمالة الأطفال وإصدار قوانين لحماية العامل من الامراض او التعرض للحوادث اثناء العمل، لذلك فانه من الضروري اليوم توضيح مدى اهتمام الحكومة العراقية بحقوق العامل العراقي وماهي الحلول التي اتخذتها في سبيل حماية هذه الحقوق لاسيما في ضل ارتفاع اعداد العمال الأجانب في العراق بعد عام 2003 ففي ظل تزايد دخول العمالة الأجنبية الى العراق تعرض العامل العراقي الى تدني مستوياته المعاشية بسبب قلة الأجور التي يتحصل عليها او قد يتم التخلي عن خدماته واستبداله بالعامل الأجنبي الذي يقبل أجرا اقل وهذا بدوره يمثل انتهاكا لحق العامل الأجنبي أيضا اذ يتم استغلاله مقابل أجور متدنية بالإضافة الى تفشي البطالة بين الشباب العراقيين فضلا عن الاثار الأمنية والاجتماعية الناجمة عن ذلك اذ انه بعد عام 2003شهد العراق انفتاحا اقتصاديا واجتماعيا على العالم الخارجي الامر الذي أدى الى تزايد وفود العمالة الأجنبية الى العراق وقد تكون هذه العمالة غير شرعية تتسبب في زعزعة الامن بشكل عام، لذلك فأننا في هذا البحث سوف نحاول تسليط الضوء على تأثير دخول العمالة الأجنبية الى العراق على حقوق العامل العراقي. ان أهمية هذا الموضوع تبرز نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق في الآونة الأخيرة، حيث يمكن فهم أهمية الموضوع محل البحث من خلال دراسة وفهم الآثار التي يرتبها وجود العامل الأجنبي على سوق العمل سواء كانت هذه الاثار إيجابية او سلبية اذ ان دراسة هذا الموضوع سوف يمكننا من معرفة مدى تأثير العمالة الأجنبية في ارتفاع نسب البطالة بين العراقيين وهذا بدوره سوف يوفر للحكومة العراقية المعلومات الكافية التي تمكنها من تطوير سياساتها في مجال استقدام العمال الأجانب وتنظيمها بالشكل الذي يتوافق مع حاجة السوق لهذه العمالة، فضلا عن ان هذه الإجراءات سوف تعمل على وضع معايير وضوابط للحد من وجود العمالة غير المشروعة أي التي تعمل بدون وجود تصاريح رسمية، وكذلك يساهم هذا الموضوع في تعزيز الحماية القانونية لحقوق العامل الأجنبي وضمان عدم تعرضه للاستغلال وفي نفس الوقت حماية حقوق العامل العراقي بالشكل الذي يضمن عدم تعرض العامل العراقي للضرر وخلق فرص عمل للجميع بشكل عادل. ومن النتائج التي توصل لها هذا البحث فقدان العامل العراقي لعمله بسبب زيادة العمالة الأجنبية او فرصة الحصول على العمل. وزيادة نسبة البطالة بين الشباب العراقي ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع العراقي.
الكلمات المفتاحية: تزايد، عمالة، اجنبية، اثرها، حقوق، العامل، العراقي.

The Increasing Presence of Foreign Labor and Its Impact on the Rights of the Iraqi Worker

Asst. Lect. Hala Ali Hilal
College of Basic Education, University of Diyala, Diyala 32001, Iraq
halaali@uodiyala.edu.iq

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080105 Pages: 46-59

Abstract

The rights of Iraqi workers are among the rights assured by the Permanent Iraqi Constitution of 2005, as well as by the Iraqi Labour Law No. (37) of 2015. In practice, however, the increasing influx of foreign labor into Iraq has had a substantial impact on the rights of Iraqi workers. One of the most prominent effects is the rise in unemployment among Iraqis, as some companies prefer foreign workers over Iraqi workers because foreign workers accept lower wages compared to Iraqi workers. It is worth noting that workers' rights in general have received attention from the international community through the issuance of international and regional declarations and treaties aimed at protecting workers' rights, foremost among which is the International Labour Organization (ILO), established in 1919. Among the most important manifestations of legal protection for workers' rights are the regulation of working hours, granting weekly rest days, prohibiting child labour, and enacting laws to protect workers from occupational diseases and exposure to accidents during work. Accordingly, it is necessary today to clarify the extent of the Iraqi government's concern for the rights of the Iraqi worker and the solutions it has adopted to protect these rights, particularly in light of the increased numbers of foreign workers in Iraq after 2003. With the growing entry of foreign labor into Iraq, Iraqi workers have experienced a decline in their living standards due to low wages, or they may be dismissed and replaced by foreign workers who accept lower pay. This, in turn, also constitutes a violation of the rights of foreign workers, as they may be exploited through low wages. This phenomenon has also contributed to the spread of unemployment among Iraqi youth, in addition to the security and social repercussions that result from it. After 2003, Iraq witnessed economic and social openness to the outside world, which led to an increase in the arrival of foreign labor; some of this labor may be irregular, contributing to broader security instability. Therefore, this study seeks to shed light on the impact of foreign labor inflows into Iraq on the rights of the Iraqi worker. The importance of this topic arises from the economic and social transformations Iraq has experienced in recent years. The significance of the subject under study can be understood through examining and analysing the effects—whether positive or negative—of foreign workers on the labour market. Studying this topic will enable us to determine the extent to which foreign labor contributes to rising unemployment rates among Iraqis. This, in turn, will provide the Iraqi government with sufficient information to develop its policies regarding the recruitment and regulation of foreign workers in a manner consistent with market needs. Moreover, such measures can establish standards and controls to limit irregular labor, namely, workers operating without official permits. This topic also contributes to strengthening the legal protection of foreign workers' rights and ensuring that they are not exploited, while simultaneously protecting the rights of Iraqi workers in a way that prevents harm to them and creates fair employment opportunities for all. Among the findings of this study are the loss of employment opportunities for Iraqi workers—either through job displacement due to the increase in foreign labor or through reduced chances of obtaining work—as well as higher unemployment rates among Iraqi youth and increased poverty levels within Iraqi society.

Keywords: increase, labor, foreign, impact, rights, Iraqi worker.

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080105 Pages: 46-59

المقدمة

تعد حقوق العمال جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان اذ ان من حق كل شخص ان يختار العمل او المهنة التي يرغب بها مع ضرورة ان يكون هذا العمل منظما وفق قوانين تحدد كيفية ممارسته أي تحدد الواجبات والالتزامات التي تقع على عاتق العامل سواء كان يعمل في القطاع العام او القطاع الخاص فالقطاع العام واضح وتحكمه القوانين المدنية الخاصة بكل بلد كما هو الحال في العراق، حيث ان العاملين في المؤسسات الحكومية محكومون بالقانون المدني العراقي اما مؤسسات القطاع الخاص مثل المحال التجارية والمولات وغيرها التي تكون مملوكة لأشخاص فأن العاملين فيها محكومون بقوانين منها قانون العمل، وفيما يخص الأشخاص الذين يهاجرون للعمل في بلدان أخرى غير بلدانهم كما هو الحال في العراق الذي اصبح وجهة لكثير من الجنسيات العربية والأجنبية للعمل فيها، كان لابد من وجود قوانين تنظم حقوقهم وواجباتهم وكيفية اقامتهم للعمل في العراق والجدير بالذكر ان الحق في العمل والواجبات التي تترتب على العامل سواء كان داخل بلده او خارجه هو ما أكدته المواثيق الدولية ومنها منظمة العمل الدولية لعام 1919التي اكدت على أهمية الحفاظ على حقوق العمال ومنها حقه في الاجر وحقه في الحفاظ على حياته من مخاطر العمل وحقه في الحصول على الاجازات سواء كانت مرضية او اعتيادية وبما ان العراق عضو في اغلب المواثيق الخاصة بحقوق الانسان ومنها التي تهتم بالعمال لذلك فان العراق اصدر قوانين خاصة بحقوق العمال فضلا عن الدستور العراقي لعام 2005، وما يهمنا هو بيان كيف يمكن للعمالة الأجنبية ان تؤثر على حقوق العمل العراقي التي كفلها الدستور والقانون، فالعمالة الأجنبية تعتبر جزءا مهما وتلعب دورا حيويا في الأوضاع الاقتصادية لكثير من البلدان ومنها العراق فقد اصبح وجودها مهما ولا يمكن الاستغناء عنه في الكثير من القطاعات الاقتصادية خاصة" في ظل غياب او نقص الكوادر التي تمتلك مهارات اقتصادية وبناء على ذلك فلقد شهد العراق تزايدا كبيرا في العمالة الأجنبية وذلك بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية [1].

والجدير بالذكر ان العمالة الأجنبية في العراق لا تعد امرا جديدا بل هي ظاهرة موجودة منذ' تأسيس الدولة العراقية الحديثة ويعود السبب في ذلك الى سهولة قانون الإقامة والعمل والدراسة، حيث كانت هنالك جنسيات مختلفة تعمل في العراق منها السوريون والمصريون والبنغال، اما بعد عام 2003 ونتيجة لغياب الامن والوضع الطائفي الذي شهده العراق فضلت بعض هذه الجنسيات مغادرة العراق ولكن البعض منهم استقر وبدأ بالعمل في المراكز التجارية والمطاعم (القطاع الخاص) بشكل عام وهو ما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب العراقيين[2].

وبناء على ما تقدم فان العمالة الأجنبية في العراق قد اثرت بشكل كبير على حقوق العامل العراقي اذ ان ازدياد هذه العمالة أدى الى الاستغناء عن العامل العراقي وهو ما تسبب في زيادة نسبة البطالة بين العراقيين الامر الذي أدى الى انخفاض المستوى المعاشي للعامل العراقي ويعود سبب الاستغناء الى قبول العمالة الاجنبية باجور قليلة مقارنة بالعامل العراقي او قد يكون بسبب المهارة وقدرتهم على العمل لساعات طويلة وهو ما ادى بالنتيجة الى ارتفاع نسبة البطالة بين العراقيين حيث نجد اليوم ان ارباب العمل سواء في المولات او المطاعم وغيرها من المراكز التجارية باتوا يفضلون العمل الأجنبي في العمل على العمل العراقي، لذلك فأننا سوف نسلط في هذا البحث الضوء على ابرز الاثار السلبية على حقوق العامل العراقي التي نتجت عن كثرة العمالة الأجنبية داخل العراق وذلك من خلال تقسيم البحث الى مبحثين وذلك على النحو الاتي:-

المبحث الأول: ماهية العمالة الأجنبية
المبحث الثاني: اثر العمالة الأجنبية على حقوق العامل العراقي

أهمية البحث

ان أهمية البحث تبرز من خلال تسليط الضوء على مشكلة تواجه العامل العراقي وحقوقه لاسيما في ظل كفالة الدستور والقانون العراقي لحقوقه وتأكيده على حمايتها الا ان هذه الحقوق في ظل ارتفاع نسبة الايدي العاملة الأجنبية تواجه خطرا حقيقيا في توفيرها وحمايتها.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تنبع من تساؤل مهم جدا وهو لماذا هنالك تزايد في اعداد العمال الأجانب داخل العراق؟ ولماذا لا تحدد الحكومة العراقية نسبة معينة لهذه العمالة او ان يكون هنالك امتياز للعامل العراقي او تحديد اجر محدد لجميع العاملين لكي لا يستغني ارباب العمل عن العمل العر اقي.

فرضية البحث

ان زيادة العمالة الأجنبية تؤثر على حقوق العمالة العراقي والتي من ابرزها فقدانه لعمله او فرصة الحصول على العمل، كما انها تتسبب في ارتفاع نسبة البطالة بين العراقيين بسبب تفضيل أصحاب العمل العامل الأجنبي على العامل العراقي.

منهج البحث

استخدام المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية لفهم كيف بين المشرع عمل وإقامة العامل الأجنبي في العراق وكذلك المنهج التاريخي لكون العمالة الأجنبية ظاهرة قديمة وليست حديثة.

المبحث الأول

ماهية العمالة الأجنبية

ان العمالة الأجنبية قد أصبحت ظاهرة طبيعية في العراق وذلك بسبب التغيير السياسي الذي هو حدث عام حيث انها انتشرت بشكل واسع في العراق ولاسيما في مجال القطاع الخاص، اذ ان العراق في هذه المرحلة أي مرحلة التغيير السياسي شهد انفتاحا واسعا في كافة المجلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا الامر فتح مجالا كبيرا للعمالة الأجنبية داخل العراق ويعزى سبب ذلك الى وجود موارد اقتصادية مثل النفط وما ينتج عنه من وفرة اقتصادية كانت السبب في جذب العمالة من مختلف الدول وكذلك التحول الديمقراطي والاتجاه نحو التنمية بمختلف مجلاتها أيضا كان سبب في جذب العمال الأجانب[3]. لذلك فأننا سوف نبين في هذا المبحث بداية" التعريف بالعمالة الأجنبية وبعد ذلك نبين التنظيم القانوني لها على النحو الاتي:

المطلب الأول: تعريف العمالة الأجنبية

ان مفهوم العمالة الأجنبية يعتبر من المفاهيم الحديثة على المجتمع العراقي من حيث انتشارها واستعملها وذلك لأن لها تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى امنيا على المجتمع العراقي، فهنالك نوعان من العمالة، عمالة من دول عربية وعمالة من دول اجنبية [4]. من خلال ما تقدم يمكن القول ان هذا المفهوم هو مصطلح مكون من كلمتين هما (عمالة – اجنبية)

الفرع الأول: تعريف العمالة

تعرف العمالة على انها(مجموعة من الأشخاص المستخدمين او الذين يعملون لحسابهم الخاص، وينخرطون في الأنشطة الإنتاجية التي تشرف عليها مؤسسة مقيمة) [5]. وهنالك من يعرفها على انها ((هي تلك العمالة التي يتم تعيينها للأشراف على منتج او خدمة معينة مثال ذلك عندما تقوم مؤسسة بصنع مجموعة من المنتوجات فإن العمالة المباشرة تكون هي المسؤولة عن تشغيل الآلات والأجهزة والقيام بجميع الاعمال لإكمال عمليات التصنيع)) [6]. وتعرف العمالة ((انها جمع عمال ومفردها عامل والعامل هو كل شخص ارتبط بعقد عمل بغض النظر عن نوع العمل او نوع المهنة التي جاء لمزاولتها او هو كل شخص يمارس عمل معين بغض النظر عما اذا كان هذا العمل هو مهنة او حرفة)) [7]. اما العامل فيعرف على انه ((هو كل شخص ارتبط بعقد معين بصرف النظر عن المهنة التي يمارسها)) [4]. والمقصود بالعامل الأجنبي ((هو كل شخص اجنبي دخل العراق بطريقة نظامية او غير نظامية لغرض العمل عن طريق منافذ الدولة البرية او البحرية او الجوية) [3].

الفرع الثاني: تعريف الأجنبي

ان المقصود بالأجنبي هو كل شخص لا يحمل جنسية البلد الذي يقيم فيه او يعمل فيه، اما في اللغة العربية فالمقصود به هو كل شخص غريب او بعيد[8]. اما بالنسبة للأجنبي الذي يدخل الى العراق فقد تم تعريفه من قبل قانون إقامة الأجانب رقم (76) لعام 2017 العراقي هو ((كل من لا يتمتع بالجنسية العراقية)) اما المادة رقم (1) من تعليمات ممارسة الأجانب العمل في العراق المعدلة رقم (18) لعام 1987فقد عرفت الأجنبي على انه ((كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية او جنسية احدى الدول العربية ويرغب بالعمل داخل العراق بوصفه عامل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني)) [9]. وبالتالي ومن خلال تفصيل هذا المفهوم نتوصل الى تعريف موحد لهذا المفهوم المكون من كلمتين وهو العمالة الأجنبية الذي عرفته الاتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (143) لعام 1975في المادة (11) منه على انه ((هو كل شخص هاجر او يهاجر الى دولة ما من اجل ان يشغل وظيفة معينة لا تكون تابعة لحسابه الخاص وهذا يشمل أي شخص يتم قبوله بشكل قانوني بصفته عاملا مهاجرا ويستثنى من ذلك عمال الحدود والبحر اللذين يكونوا قادمين من اجل التدريب والتعليم، والفنانين وغيرهم من الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة ودخلوا البلاد لفترة مؤقتة وقصيرة)) [4].

كما ان مفهوم العمالة الأجنبية يشير الى ((عدد من الأشخاص الذين يعملون او هم مستعدين للعمل خلال فترة زمنية، وتتمثل هذه الفئة بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين15 و65 سنة ويعرف هؤلاء الأشخاص بالأشخاص النشيطين اقتصاديا او يطلق عليهم القوة البشرية العاملة[1]. وبما اننا نتحدث عن العمالة الأجنبية التي دخلت الى العراق اذا يمكن ان نعرفها على انها ((الأشخاص او الافراد الأجانب سواء كانوا من دول عربية او اجنبية الذين دخلوا الى العراق سواء كان دخولهم هذا بطريقة شرعية او غير شرعية من اجل العمل عن طريق البر او البحر او الجو)) [3]. فالعمالة الأجنبية في العراق تشمل الأشخاص الذين دخلوا الأراضي العراقية من اجل الحصول على العمل سواء كانوا رجالا او نساء وسواء ارتبطوا بعقود عمل قبل دخولهم او بعد دخولهم الأراضي العراقية او هم مجموعة من الأشخاص الذين يعملون لحساب رب العمل وتحت اشرافه وادارته مقابل اجر معين[10].

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لعمل الأجنبي في العراق

ان العمل يعتبر حق من حقوق الانسان لذا فإن من حق كل فرد من الافراد الحصول على عمل يليق بكرامته الإنسانية ويمنحه مستوى معيشيا يحفظ له كرامته الإنسانية سواء كان هذا العمل في القطاع العام لدولته او القطاع الخاص وكما هو معلوم ان القطاع العام يعني حصول الفرد على وظيفة في مؤسسات الدولة العامة اما القطاع الخاص فهو العمل في المؤسسات المملوكة لأشخاص وليس للدولة لذا فأن الذي يهمنا هنا هم الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص والذين لا يحملون جنسية البلد الذي يعملون فيه وهو ما اطلق عليه لفظ العامل الاجنبي أي انهم الأشخاص الذين قدموا من بلدان أخرى للعمل سواء كان هذا العمل هو مهنة او حرفة وبما ان العراق من البلدان التي شهدت قدوم عمال أجانب لاسيما بعد عام 2003 لذا كان من الضروري ان يتم تنظيم دخولهم واقامتهم من خلال قوانين تنظم ذلك وهذا ما سوف نوضحه على النحو الاتي:

الفرع الأول: قانون العمل العراقي رقم 37 لعام 2015

ان قانون العمل العراقي قد بين ان العمل هو عبارة عن مجهود انساني قد يكون فكريا او جسمانيا يتم بذله من قبل الفرد العامل مقابل اجر معين وقد يكون هذا العمل مؤقت او دائم[11]. كما ان هذا القانون قد وضح في المادة (30) منه بأنه لا يسمح لأصحاب العمل تشغيل أي عامل اجنبي لا يملك إجازة عمل وأضافت المادة (31) من القانون ان العامل الأجنبي لا يمكنه المباشرة بأي عمل داخل العراق قبل حصوله على هذه الاجازة التي تصدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولم يكتف المشرع العراقي بذلك بل انه ضمن حقوق العامل الأجنبي الذي يدخل العراق ومن ابرز هذه الحقوق هو حق العامل بالحصول على نفقة تذاكر السفر والتي يتحملها رب العمل الذي استدعاه للعمل لديه وهذا ما بينته المادة (32/أولا) من القانون. اذا يمكن القول ان المشرع العراقي عمد من خلال هذا القانون الى تنظيم عمل الافراد الأجانب في العراق من خلال تأكيده على ضرورة حصول العامل الأجنبي على الرخصة للعمل أي الاذن او السمة التي تسمح له العمل وليس رخصة للسياحة او الدراسة فمثل هؤلاء الأشخاص لا يحق لهم العمل في العراق لذا فان هذا القانون يعاقب أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيل هكذا اشخاص دون الحصول على رخصة للعمل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتمثلت العقوبة بفرض غرامة مالية بينتها المادة (36) والتي (تقدر ببين ثلاثة اضعاف الحد الأدنى للأجر اليومي وثلاثة اضعاف الحد الأدنى للأجر الشهري للعامل) [12]. كما ان هذا القانون قد الزم أصحاب العمل بان يدونوا معلومات كاملة عن العمال الأجانب في سجلات خاصة وبخلاف ذلك يتم الغاء إجازة العمل او اذا ثبت عدم صحة المعلومات المدونة عنهم او ان وجود العامل اصبح يضر بالصالح العام.

والجدير بالذكر ان هذا القانون لم يميز بين العامل العربي وغير العربي اذ انه اطلق وصف العامل الأجنبي على كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية ويرغب بالعمل داخل العراق، وقد أجاز هذا القانون العمل للأجانب لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وان هذا القانون قد وضع عدة شروط لابد من تحققها لكي يتمكن العامل الأجنبي من العمل داخل العراق وهذه الشروط بينتها المواد 30 و31 منه وهي المتعلقة بالحصول على الاجازة وغيرها [13] اما المادة (34) من هذا القانون فقد بينت ان فقدان العامل الأجنبي لوظيفته لا يعد سببا لوصف وجود الأجنبي بوجود غير مشروع او غير قانوني وان فقدان العامل لعمله لا يعتبر سببا لسحب رخصة العمل منه طالما انه لم يخالف القوانين العراقية.[11] بالإضافة الى ذلك فأن المادة (23) من هذا القانون بينت ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي التي تتولى منح ترخيص بالعمل للعامل الأجنبي الذي يدخل الى العراق من خلال مكاتب تسمى مكاتب تراخيص العمل وان هذه المكاتب لا تأخذ عمولة لقاء منح الترخيص للعامل، ويكون منح هذه الاجازة او الرخصة للعامل الأجنبي لابد وان تكون متوافقة مع حاجة العراق الى الايدي العاملة الأجنبية وفق ما يحتاجه الاقتصاد العراقي بعد التأكد من ذلك من خلال دوائر العمل والتدريب في بغداد وسائر محافظات العراق[14].

الفرع الثاني: قانون إقامة الأجانب رقم 76 لعام 2017

بما ان العمل هو حق لكل شخص كما ذكرنا سابقا سواء كان يعمل داخل بلده او خارجها ولكن هذا الحق لا يكون مطلقا بمعنى ان الشخص يدخل الى أي بلد ويمارس العمل الذي يرغب به دون تنظيم بل لابد من وجود قوانين تحدد كيفية دخول العامل واقامته في هذا البلد الذي يعمل فيه، لذا فأن المشرع العراقي لم يشرع الى جانب قانون العمل قانونا اخر وهو قانون إقامة الأجانب الذي حدد فيه كيفية إقامة الأجنبي داخل العراق من اجل ان يكون وجوده في العراق مشروعا وغير مخالف للقانون. لذا ولكي يكون دخول العامل الأجنبي مشروعا لابد وان يكون هنالك قانون في العراق يحدد كيفية دخول العامل الأجنبي واقامته داخل العراق وحتى خروجه منه لذا اصدر المشرع العراقي قانون اطلق عليه تسمية قانون إقامة الأجانب من حصوله رقم 67 لسنة 2017 والذي الغى القانون القديم وموجب المادة (3) من هذا القانون فأن هنالك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في العامل الأجنبي لكي يستطيع الدخول الى الأراضي العراقي وكذلك الخروج منها ومن بين هذه الشروط هو ان يكون لديه جواز سافر نافذ المفعول او الأقل ان تكون لديه وثيقة سفر ويكون ساري المفعول أي غير منتهي الصلاحية لفترة زمنية لا تقل عن ستة اشهر وان تكون لدية رخصة دخول نافذة ومختومة ومؤشرة في جواز سفره بختم الدخول والخروج، ومن الضروري ان يكون دخوله عبر المنافذ الحدودية الرسمية وضرورة ان يكون سالما من أي مرض من الامراض الخطيرة والمعدية مثل مرض الايدز (العوز المناعي) وان لا يكون متهما او محكوما عليه بجناية خارج العراق، وكذلك عدم وجود أي مانع يمنع دخوله الى العراق وان لا يكون قد صدر بحقه أي قرار بالأبعاد من العراق[10].

كما ان المادة (8) من هذا القانون بينت انه من الضروري ان يراجع الأجنبي السفارة العراقية في بلده وان يقدم كل ما يمكنه الاثبات بانه قادر على اعالة نفسه اثناء تواجده في العراق، بالإضافة الى ضرورة وجود شخص عراقي يكفله عند تواجده في العراق، ولكن هل هذه الكفالة هي كفالة مادية ام كفالة النفس ؟[15]. اما المادة (10) من هذا القانون فقد بينت ان على الأجنبي الذي يرغب بدخول العراق ان يقدم كافة المعلومات اللازمة ابرزها غايته من دخول العراق ومحل اقامته بالإضافة الى صور شخصية عدد اثنين واي معلومات أخرى تطلبها الجهات المعنية. كما ان المشرع العراقي قد بين من خلال هذا القانون ان الكفالة هي كفالة نفس وليس كفالة مادية بموجب المادة (11) من هذا القانون والتي جاء فيها انه من الضروري التزام الكفيل بتقديم ما يضمن صحة المعلومات المدونة في طلب العمل المقدم للعامل الأجنبي او تسفيره عند ما يقتضي الامر ذلك أي أمور والتزامات أخرى تطلبها السلطات المختصة[16].

كما ان هذا القانون قد حدد في المادة (7) منه سمات الدخول والتي تكون سمة دخول اعتيادية تمنح لمدة 60 يوما وقد تكون سمة مرور والتي تكون مدتها 30 يوما وقد تكون سمة مرور دون توقف تكون مدتها 3 أيام وقد تكون سمة زيارة وتكون الإقامة فيها 30 يوما فقط او سمة سياحية وتكون مدة الإقامة فيها 30 يوما وغيرها من السمات التي بينتها هذه المادة بالتفصيل[17]. وان هذا القانون قد أشار الى شرط مهم وهو الا يكون العامل الأجنبي اثناء عمله في العراق ينافس العامل العراقي أي بمعنى انه لا يجوز ان يمكن جلب عامل اجنبي لكي يحل محل العامل العراقي لاي سبب كان، وحسنا فعل المشرع بإضافة هذا الشرط من اجل حماية العامل العراقي [18]. وفيما يخص إجراءات حصول العامل الأجنبي على إجازة العمل في العراق فقد بينتها المادة السادسة من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب للعمل في العراق رقم 18 لعام 1987 فيجب عليه ان يقدم طلبا خطيا الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للحصول على الاجازة وان يضمن كل المؤهلات اللازمة من شهادته الى اسمه وجنسيته ونوع العمل الذي يرغب بمزاولته ومدة هذا العمل واسم صاحب العمل وعنوانه وبعدها تقوم دوائر العمل والتدريب في بغداد والمحافظات بالتأكد من صحة المعلومات والشروط القانونية ومنح العامل الموافقة بالعمل في العراق[10].

الا انه وبالرغم من هذه الإجراءات التي يؤكد عليها القانون العراقي سواء كان قانون العمل او قانون إقامة الأجانب في العراق الا انه وبحسب الإحصاءات الرسمية ان هنالك حوالي مليون عامل اجنبي يقيمون في العراق بطريقة غير رسمية ويعملون بطرق مخالفة للقانون فهم غير مسجلين في السجلات الرسمية التابعة لوزارة العمل العراقية بينما العدد المسجل بالسجلات الرسمية للعمال الأجانب يتراوح بين (40 و70) الفا أي ما يقارب 95% من العمال الأجانب يعيشون في العراق بصورة غير مشروعة وهو ما يترتب عليه فجوة قانونية واقتصادية قد تؤدي من شأنها الى الاضرار بالمجتمع العراقي فضلا عن فقدان العامل العراقي الى فلرص العمل في ظل وجود هذه الظاهرة التي تزداد يوما بعد يوم في ظل غياب الرقابة القانونية من قبل الحكومة العراقية.

المبحث الثاني

تأثير العمالة الأجنبية على حقوق العامل العراقي وكيفية الوقاية منها

بعد ان بينا في المبحث الأول التعريف بالعمالة الأجنبية وكيف ان المشرع العراقي قد بين من هو العامل الأجنبي وحدد مجموعة من الشروط الواجب توافرها في هذا العامل حتى يتمكن من مزاولة العمل الذي يرغب به من خلال قانون العمل وقانون إقامة الأجانب وبالإضافة الى هذين القانونين اصدر تعليمات تختص بإقامة الأجانب في العراق ، فأننا في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على تأثير دخول الايدي العاملة الأجنبية الى العراق على حقوق العامل العراقي لاسيما وان العراق قد شهد بعد عام 2003 تزايد في اعداد العمال الأجانب على الرغم من ان القانون العراقي قد وضع شرطا مهما وهو عدم منافسة العامل الأجنبي للعامل العراقي وهذا الشرط يعني ان تكون الالوية في العمل الى العامل العراقي ، لكن في حقيقة الامر ان ما نراه اليوم هو ان العامل الأجنبي اصبح ينافس وبشدة العامل العراقي بل اصبح ارباب العمل يفضلون العامل الأجنبي على العامل لعدة أسباب من أهمها هو انخفاض الاجر أي ان العامل الأجنبي يقبل باجر اقل من العامل العراقي ،فضلا عن التزامهم بالعمل وقبولهم السكن في مكان العمل دون ان يتكلف صاحب العمل بتوفير سكن لهم لذا فأن هذه الزيادة في العمالة الأجنبية كان ومازال لها تأثير سلبي على حياة العمال العراقيين وتتمثل هذه الاثار بفقدان العامل العراقي فرصة الحصول على العمل او الوظيفة بسبب وجود العامل الأجنبي وغياب هذه الفرص يؤدي الى البطالة بين العراقيين التي يترتب عليها ازدياد الفقر لأن العامل سوف يفقد قدرته على تلبية احتياجاته اليومية من مأكل وملبس ومشرب وعندما يفقد الانسان هذه الحاجات الأساسية سوف تنتهك باقي حقوقه التي كفلها الدستور والقانون، الامر الذي يدفعه الى ارتكاب الجرائم مثل السرقة والقتل او الابتزاز وغيرها من الجرائم بالإضافة الى تشرد أولاده وتركهم التعليم في المدارس لكونه غير قادر على تأمين متطلباتهم، أي ان اسرته تتأثر بشكل كبير عندما يفقد العامل عمله ليس في العراق وانما في كل بلدان العالم، الا انه في العراق يكون التأثر اشد وذلك بسبب قلة شبكات الحماية الاجتماعية او محدوديتها وهذه التأثيرات تكون على عدة مستويات (اجتماعية، اقتصادية، نفسية، امنية) ولكن التساؤل الذي يطرح هنا هل عملت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال هذه السنوات على إيجاد حلول لهذه الظاهرة؟ هذا ما سوف نحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اثر العمالة الأجنبية على حقوق العامل العراقي

ان وجود ايدي عاملة كثيرة في أي بلد من البلدان لابد وان تكون له اثار جانبية قد تكون إيجابية ولكن في كثير من الأحيان تكون سلبية وتؤثر بالدرجة الأولى على طبقة العمال المحليين، لذا فأن العراق شهد في الآونة الأخيرة اعدادا كبيرة من العمالة الأجنبية التي غزت القطاع الخاص الامر الذي ترتبت عليه جملة من الاثار التي اضرت بحقوق العامل العراقي، وهذا ما سوف نبينه في هذا المطلب.

الفرع الأول: اثار اجتماعية

ان من اهم الاثار الاجتماعية التي تنتج عن وجود عمالة اجنبية هي انها تؤثر على النسيج الاجتماعي بسبب اختلاف العادات والتقاليد واختلاف الثقافة والدين الامر الذي قد يؤدي الى كثرة الجرائم او الانحلال الأخلاقي او قد يشكل هؤلاء العمال الأجانب عصابات تقوم بالسرقة او التزوير او الاتجار بالمخدرات او التسول او التجسس على البلد[9]. وأيضا من الاثار الاجتماعية التي تسببها العمالة الأجنبية بالنسبة للعامل العراقي هو تقليل فرص العمل وهذا بدوره يتسبب في زيادة نسبة البطالة بين العراقيين الامر الذي يؤدي الى انعدام الاستقرار الاجتماعي لأن العامل الأجنبي هنا سوف يمثل تهديدا للعامل العراقي في الحصول على الوظائف وبشكل خاص في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية واجورها غير عالية، وهذا يدفع بالعامل العراقي من اجل الحصول على العمل الى احداث مشاكل او تحديات في العمل بينه وبين العامل الأجنبي كما انه قد يولد مشاعر الكره والبغض والحقد تجاه العمال الأجانب بسبب الاجر او ظروف العمل، ومن ثم فأن هذه الصراعات تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والتعايش بين أبناء البلد وبين الوافدين اليه من العمال المغتربين[19].

كما ان العمالة الأجنبية تؤثر تأثيرا كبيرا على القوى الوطنية بسبب تفضيل أصحاب العمل العامل الأجنبي على العامل العراقي وأيضا هذا الامر يتسبب في عرقلة تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية نتيجة لزيادة اعداد العمالة الأجنبية وبأجور منخفضة[4]. اذا يمكن القول ان العمالة الأجنبية تسبب اثارا اجتماعية سيئة على المجتمع العراقي بشكل عام للأسباب الواردة أعلاه وبشكل خاص على العامل العراقي وذلك لأنها تسبب بزيادة البطالة اذ ان استخدام العامل الأجنبي يشكل تهديدا للوظائف المحلية التي يرغب العامل العراقي بالحصول عليها لاسيما اذا كان العامل الأجنبي يقبل بأجور عمل اقل من التي يقبل بها العامل العراقي وهذا بدوره يؤدي الى

تقليل او الاستغناء عن العمال المحليين كما انهم يقبلون بأي عمل يطلب منهم، كما ان الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية يتسبب في عرقلة تحقيق تنمية بشرية واجتماعية نتيجة الاستغناء عن الايدي العاملة المحلية الامر الذي بدوره يقلل من فرص الاستثمار بالقوى العاملة الوطنية، وفي نهاية المطاف فأن هذا الامر يسبب بطالة والبطالة تؤدي الى الفقر وبالمحصلة الفقر سوف يتسبب في ارتكاب العامل العراقي للجريمة من اجل الحصول على قوت يومه خاصة في ضل غلاء الأسعار الذي يشهده العراق وهذه الجرائم تهدد الامن الاقتصادي للبلد واستقراره فالأمن الاقتصادي كما هو معلوم يعد مؤشر مهم وضروري من مؤشرات استقرار الامن البشري والذي يساهم بدوره في حماية المجتمع من الفقر[20]. من خلال كل ما تقدم يتضح لنا بان العامل العراقي يعيش اسوأ حالاته من الناحية الاجتماعية اليوم في ضل تزايد العمالة الأجنبية اذ يتم الاستغناء عن خدماتهم في ظل وجود هؤلاء العمال الأجانب الذين يقبلون بأجور قليلة او ساعات عمل طويلة او يمتلكون مهارات لا يمتلكها العامل العراقي، الامر الذي جعل طبقة العمال العراقيين من افقر الطبقات في المجتمع، حتى أصحاب العقود من العاملين في الشركات الاهلية يتقاضون راتبا اقل مما هو منصوص عليه في القانون اذ ان رواتبهم لا تتعدى مبلغ (250) الف دينار عراقي بينما ينص القانون على ان الحد الأدنى لأجر العامل يجب الا يقل عن (350) الف دينار عراقي، كما ان هذه الفئة هي اكثر الفئات تعرضا للظلم حيث يتم الاستغناء عنهم بشكل مفاجئ لاسيما العاملين في القطاع الخاص الذي لايزال خاليا من أي ضوابط تفرض من قبل الحكومة كما هو الحال في البلدان الاخرى[21].

اذا من خلال كل ما تقدم يتضح لنا ان الحياة الاجتماعية للعامل العراقي تتأثر بفقدانه لعمله او فرصة الحصول على العمل اذ ان من اهم حقوقه هو الاجر المناسب والمساواة وعدم التمييز في العمل وبسبب كثرة العمالة الأجنبية فأن الكثير من العمال العراقيين فقدوا عملهم والذي ترتب عليه فقدانهم للأجور اللازمة والضرورية لحياته الاجتماعية من مأكل وملبس ومسكن له ولأطفاله ، فضلا عن تعرضهم للتمييز عن تفضيل العامل الأجنبي عليهم كما ان البعض منهم قد يتعرض الى انهاء عمله بشكل مفاجئ مما يترتب عليه فقدانه للمكافأة التي يستحقها او الحوافز، كما انه في حالة ما اذا كان العامل لا يملك بيت خاص به أي انه مستأجر وفقد عمله فأن هذا الامر يعرضه الى التشرد لكونه لا يستطيع دفع مبلغ الايجار الى صاحب البيت الذي يسكنه مع افراد اسرته فضلا عن فقدانه للحق في التعويض عن إصابات العمل قبل وقوع الإصابة او تعرضه للمرض حيث انه يفقد الحماية اذا انتهت علاقته بالعمل عندما يثبت ان المرض او الإصابة التي تعرض لها كانت اثناء فترة العمل السابقة اذ انه يفقد الحق في التأمين الصحي والرعاية الطبية المرتبطة بالعمل، فضلا عن زيادة الضغوط الاسرية والاجتماعية والنزاعات بسبب الأعباء المالية، بالإضافة الى انخفاض مشاركة الاسرة في الأنشطة الاجتماعية نتيجة الضائقة المالية التي تمر لها بسبب فقدان رب اسرتها لعمله وليس هذا وحسب بل انه في كثير من الأحيان يضطر الأبناء الى ترك المدرسة والبحث عن عمل بسن مبكرة من اجل اعانة والدهم الذي فقد عمله للأسباب التي ذكرناه سابقا. لذا فأن التأثيرات الاجتماعية للعمالة الأجنبية تخلق نوع من التوتر داخل النسيج الاجتماعي الامر الذي يتطلب وضع برامج وخطط في ميدان العمل لاسيما في القطاع الخاص من اجل إيجاد نوع من التوازن بين العمال العراقيين والأجانب من اجل تحقيق الاستقرار والأمان داخل المجتمع.

الفرع الثاني: اثار اقتصادية

ان ظاهرة العمالة الأجنبية التي يشهدها العراق سابقا وحاليا لها اثار اقتصادية تؤثر على معيشة العامل العراقي لاسيما في ظل وجود كثير من الشباب العاطلين العمل الى جانب الاثار الاجتماعية، فهذه الظاهرة تؤثر بشكل كبير على اقتصاد البلد الذي بدوره يؤثر على حياة الناس بشكل عام وعلى حياة العمال بشكل خاص، ومن ابرز هذه المخاطر هو منافسة العمالة الأجنبية للعمال العراقيين مما يتسبب بالبطالة، وأيضا زيادة معدلات اخراج العملة الى بلدانهم الامر الذي تسبب في استنزاف للموارد الوطنية وإخراج عملة صعبة الى الخارج .[9] اذا يترتب على هذه الأمور تضرر الاقتصاد العراقي الذي يظهر اثره على أبناء البلد سواء العاملين في القطاع العام او الخاص بسبب غلاء الأسعار وقلة الوظائف في المؤسسات الحكومية وكذلك مؤسسات القطاع الخاص وهذا يمثل انتهاكا واضحا لحقوق العاملين في مؤسسات الدولة.

كما ان هذه الزيادة في الايدي العاملة الأجنبية تشكل خطرا على الاقتصاد العراقي لأنه قد يتم استغلالهم في تهريب الأموال او في غسيل الأموال لاسيما اذا كان دخولهم بطريقة غير شرعية اذ ليس كل هؤلاء دخلوا بطريقة شرعية[15]. كذلك ان كثرة الاعتماد على توظيف العمال الأجانب سوف يتسبب في ارتفاع معدلات الانفاق العام لتأمين الخدمات الاجتماعية والتعليمية والمواصلات لهم وهذا كله سوف يضر بالاقتصاد الوطني[3]. وأيضا ان العمالة الأجنبية تؤثر بشكل كبير على سوق العمل من خلال أمور العرض والطلب تتمثل في زيادة نسبة البطالة بين العمال العراقيين لكونها تتسبب في تقليل فرص العمل لاسيما في القطاع الخاص أي المحال التجارية والمولات وغيرها كما انها تتسب في حصول تقلبات في نسبة الأجور اذ ان غالبا ما يقبل العامل الأجنبي باجور اقل من الأجور التي يطلبها العامل العراقي، الامر الذي ينتج عنه اضرارا تصيب العمال العراقيين الامر الذي يؤدي الى ارتفاع البطالة مما يؤدي الى اختلال التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب وهذا بدوره يؤدي الى ضعف الاستثمار وعدم القدرة على خلق

فرص عمل جديدة كما ان هذه العمال الأجنبية تهدد الوظائف المحلية وهذا يؤدي الى فقدان العامل العراقي لفرص العمل المحلية وبشكل خاص في القطاعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية التي لا تمتلك مهارة كافية او تقبل أجور منخفضة وهذا له تأثير كبير على سوق العمل، ومن ثم فان الأثار الاقتصادية لكثرة الاعتماد على العمالة الأجنبية توضح لنا العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية المعيشية وهذا يتحدد من التوازن بين المستوى المعيشي الأفضل للأفراد وبين الموارد المعيشية الذي يؤثر على عرض العمالة والأجور والمستوى المعاشي للسكان وزيادة نسبة سكان البلد[21].

فهنالك عمال اصبحوا عاطلين عن العمل الذي أدى الى عجزهم عن الانفاق على انفسهم واسرهم وهذا العجز يعني فقدانهم لكل حقوقهم في الحياة اذ انهم يصبحون عاجزين عن تلبية احتياجاتهم اليومية من مأكل وملبس ومسكن نتيجة قلة الأجور والضغط عليهم وزيادة ساعات العمل بشكل مستمر دون ان تكون هنالك زيادة في الاجر عن الساعات الإضافية، فضلا عن مماطلة أصحاب في منح الأجور الى العمال مثال ذلك العمال الذين يعملون في مجال البناء، اذ يواجهون خطر الإصابة في العمل التي قد تسبب لهم العجز عن العمل في هذا المجال مرة أخرى وغيرها من الأسباب ، فضلا عن تفضيل ارباب العمل العامل الأجنبي على العامل العراقي لاسيما بعد عام 2003 حيث استقبلت الأسواق العراقية الكثير من العمال الأجانب أجانب وعرب ، فقد امتلأت المحال التجارية والمولات والمطاعم ومؤسسات القطاع الخاص بهم والسبب في هذه الزيادة هو لبساطة العامل الأجنبي والتزامهم بالعمل والقيام بكل الاعمال التي يكلفون بها، الامر الذي ترتبت عليه زيادة في البطالة بين العراقية والتي بلغت بحسب تقارير رسمية الى اكثر من (30%) ، في حين انه من المفترض وحسب القانون يجب ان تكون العمالة الأجنبية بحدود (5%) فقط وان لا ينافس ذلك العامل العراقي أي المفترض ان تكون الأولوية في العمل للعامل العراقي ولكن ما نجده في الواقع هو ان هنالك مخالفة لهذه الشروط، ويعود السبب في هذه المخالفة هو تحايل بعض أصحاب الشركات والمؤسسات الاهلية على القانون من خلال الاتفاق مع أصحاب مكاتب تشغيل العمالة الأجنبية[22]. وفيما يخص العمل في الشركات النفطية فأن هذه الشركات تفضل العامل الأجنبي على العامل العراقي بالإضافة الى انها تقوم بتمييزه الاجور وباقي الحقوق بالرغم من انها تقدم تقارير توضح فيها انها تقوم بتشغيل عمال عراقيين بنسبة (85%) ولكن هذا الامر غير صحيح، الامر الذي يترتب عليه فقدان العمال العراقيين من أصحاب الشهادات من مهندسين وفنيين فرصة الحصول على العمل، بالإضافة الى انه حتى العامل العراقي الذي يعمل في الحقوق العراقية يعاني من ظروف عمل قاسية منها السكن في غرف ضيقة مكتظة بالعمال والطعام غير مناسب فضلا عن بقائهم في العمل وعدم النزول الى منازلهم لأكثر من (60) يوما، وهذا يمثل انتهاكا واضحا لحقوقهم البسيطة[23]. لذا ومن خلال كل ما تقدم يتضح ان العامل العراقي يواجه مخاطر كثيرة تتعلق بحقوقه وتأتي في مقدمتها انخفاض الأجور نتيجة منافسة العمال الأجانب للعمال العراقيين مما يترتب عليه انخفاض فرص الحصول على العمل بسبب تفضيل أصحاب العمل أصحاب العمل للعامل الأجنبي، فضلا عن عدم وجود ضمانات اجتماعية كذلك عدم وجود ضمانات لحمايتهم من المخاطر التي يتعرضون لها خاصة" العمل في مجال القطاع الخاص كما انهم يعانون من بيئة عمل غير لائقة لا تحترم حقوقهم بالكامل[24].

ان العمالة الأجنبية وعلى الرغم من أهميتها لأي بلد لكونها تساهم في ازدهار الاقتصاد من حيث المهارات الجديدة التي قد لا يمتلكها العامل المحلي الا ان كثرتها او زيادتها لها اثار سلبية اجتماعية واقتصادية وحتى امنية تؤثر بشكل عام على البلد وما يعنينا في بحثنا هو مدى تأثيرها على العامل العراقي وحقوقه وهذا ما بيناه من خلال الاثار الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في فقدان العامل لعمله او فرصة الحصول على العمل في ظل وجود هذه العمالة الأجنبية وهذا يترتب عليه عدم قدرته على تلبية احتياجاته اليومية فضلا عن زيادة البطالة في العراق والتي تؤثر على الاقتصاد الوطني الذي يعد اهم عنصر من عناصر الامن البشري فعندما يضعف الاقتصاد الوطني تكون النتيجة هي انتشار الفقر في البلد بينما في كل دول العامل نجد حكوماتها تضع خططها واستراتيجياتها من اجل القضاء على الفقر او التقليل منه قدر الإمكان لأن الفقر يتسبب في انتشار الجهل وكذلك زيادة نسبة الجرائم مثل السرقة والابتزاز والقتل وهنا يتضح لنا ان زيادة العمالة لها تأثيرات امنية على المجتمع العراقي لكونها تدفع بالعامل الى ان يرتكب الجرائم ضد أصحاب العمل بسبب تفضيلهم العامل الأجنبي او يرتكبها ضد العامل الأجنبي نفسه بسبب شعوره بالحقد والبغض منه لأنه يعتبره هو السبب في فقدانه لعمله او فرصة الحصول على العمل، او يقوم بالهجرة الى بلدان أخرى من اجل العمل بسبب انقطاع مصدر دخله الأساسي الذي يؤدي الى عدم قدرته على تأمين حاجاته الأساسية له ولأسرته (المأكل- الملبس- السكن- الصحة – التعليم)، او قد يلجأ الى الاستدانة او بيع الممتلكات من اجل تلبية احتياجاته هو وعائلته. لذلك يمكن القول ان العمالة الأجنبية اثرت على سوق العمل والاقتصاد العراقي لذلك ينبغي على الحكومة العراقية ان تتخذ الإجراءات اللازمة والضرورية من اجل تحقيق نوع من التوازن بين العامل العراقي والعامل الأجنبي في مجال العمل لاسيما في القطاع الخاص، والا فأن العامل العراقي يتعرض الى منافسة غير منصفة في ميدان الحصول على العمل الذي يوصف بأنه قليل الاجر فضلا عن طول ساعات العمل التي لا يقابلها زيادة في الاجر مما يترتب على ذلك شعور العامل العراقي بالضجر الامر الذي يدفعه الى ترك العمل وبالتالي يكون

غير مستقر في عمله، اذ ان العمل العراقي يخسر ضمان الاستمرارية في العمل وما يرتبط فيه من استقرار اجتماعي ومعيشي، فضلا عن ذلك فأن فقدان العامل لعمله له تأثيرات نفسية منه شعور العامل بالفشل او العجز وهذا الامر ينعكس بشكل سلبي على اسرته مما يؤدي الى تعرضها الى القلق المستمر والضغوطات المادية حاضرا ومستقبلا وكذلك ارتفاع حالات الاكتئاب او المشاكل النفسية لديها، وأيضا يتسبب فقدان العامل لعمله بمخاطر امنية تؤثر على الامن داخل المجتمع فمثلا قد يلجأ هو او احد افراد اسرته الى العمل غير المشروع من اجل تأمين احتياجاته هو وافراد اسرته وهذا يؤدي بدوره الى تعرض الأبناء الى الاستغلال لاسيما اذا كانوا صغار السن.

لذلك فإذا ما اردنا مقارنة هذه الظاهرة في العراق وغيره من الدول على سبيل المثال دول الخليج سوف نجد ان هذه الظاهرة في العراق تتسم بالفوضى وغياب التنظيم لاسيما في ظل وجود اعداد كبيرة من العمالة لاسيما الاسيوية منها والتي تقبل العمل بأجور قليلة ولساعات طويلة في حين نجد ان دول الخليج تتبع نظام الكفالة المنظم في جذب العمالة الماهرة، لاسيما في الامارات والسعودية بينما يعاني العراق من كثرة العمالة غير الماهرة والتي تعمل اغلبها بطريقة غير مشروعة والسبب في ذلك يعود الى الأعباء الاقتصادية التي تكون ناتجة عن التحويلات المالية غير المنظمة. كما ان زيادة العمالة الأجنبية يعتبر مخالفة قانونية لكون القانون العراقي وكذلك الدستور العراقي لعام 2005 اكدا على توفير العمل لكل عراقي الا ان الذي نراه اليوم نتيجة لغياب الرقابة على ظاهرة العمالية الأجنبية وانتشارها الكبير ان هذا الحق للعامل العراقي اصبح مهددا بالضياع.

المطلب الثاني: الوقاية من تأثير العمالة الأجنبية

بما ان العمالة الأجنبية أصبحت ظاهرة منتشرة في المجتمع العراقي وتم اصدار قوانين خاصة بإقامة العامل الأجنبي في العراق وكيفية ممارسته للعمل، فأن المشرع العراقي قد وضع مجموعة من الضمانات والاعتبارات الواجب اتباعها من قبل العامل الأجنبي ،الغرض منها هو لضمات عدم مخالفة الأجنبي للقوانين الصادرة بهذا الخصوص، لأن هذا الامر يمثل غاية في الأهمية و يترتب عليه المحافظة الامن و الاستقرار داخل البلد، فضلا عن ضمان تحقيق التوازن بين حق العامل العراقي وحق العامل الأجنبي، فهذا التوازن يعمل على الحد من هيمنة العامل الأجنبي على سوق العمل العراقي، اما في حال مخالفة العامل الأجنبي لهذه الشروط والاعتبارات فانه يتعرض الى الابعاد من البلد او المسائلة القانونية[25]. أيضا من ضمن الإجراءات الوقائية التي يمكن اتباعها من قبل الحكومة العراقية للحد من تأثير العمالة الأجنبية على العامل العراقي هو ان تعمل على زيادة نسبة العامليين العراقيين في سوق العمل ويكون ذلك عن طريق تحفيز أصحاب العمل على استخدام عامليين عراقيين بدلا من الأجانب ويكون هذا التحفيز من خلال تخفيض الرسوم الكمركية على المعدات التي يستوردونها لمعاملهم او مصانعهم مثلا او المواد الخام او تخفيض أجور الكهرباء والماء او منحهم تسهيلا مصرفية عند تقديمهم لطلب الحصول على القروض، او المساهمة في دفع جزء من أجور العمال العراقيين معهم[26].

لكن في الحقيقة ان المشرع العراقي لم يشر الى أي من الأمور التي ذكرناها فيما يخص زيادة نسبة العاملين العراقيين في مجال القطاع الخاص من خلال تحفيز أصحاب العمل بالتسهيلات التي اشرنا اليها أعلاه. لكن بالإمكان ان تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضع مجموعة من الحلول للتقليل من مخاطر هذه العمالة على حقوق العامل العراقي من خلال زيادة المبالغ المالية اللازمة عند الاستعانة بالعامل الأجنبي عن طريق مكاتب تشغيل العمالة الأجنبية في بغداد والمحافظات ويكون ذلك من خلال نص تشريعي او تعليمات تصدرها الوزارة، كلك فرض رسوم ووضع سياسة الحد الأدنى من الأجور أي ان يكون هنالك حد ادنى من الأجور التي تمنح للعامل الأجنبي تحدد من قبل الوزارة وهذا الامر يترتب عليه وجود مصاريف إضافية يتحملها صاحب العمل عند قيامه بتوظيف عامل اجنبي بدلا من العامل العراقي ومن ثم سوف يكون هنالك نوع من المساواة في الأجور عند توظيفه للعامل العراقي بمعنى انه ليس هنالك فرق في المصاريف، كما انه بالإمكان التقليل من الاستعانة بالعامل الأجنبي عن طريف زيادة تكاليف بقائه في العراق[9].

أيضا من ضمن الحلول التي يمكن اتباعها في هذا الخصوص هو حصر بعض المهن او الوظائف بالعامل العراقي، او تدريب العامل العراقي وتأهيله من اجل ان تكون لديه المهارة والقدرة على القيام بالأعمال التي تتطلب مهارة عالية قد لا يملكها العامل العراقي، فضلا عن وضع برامج وخطط للعمل في للحد من اثار العمالة الأجنبية من خلال زيادة نسبة العاملين العراقيين وزيادة اجورهم مقارنة بالعمال الأجانب[25]. أيضا من ضمن المعالجات ضرورة تفعيل دور نقابات العمال من اجل ان تعمل على حماية حقوق العامل العراقي وكذلك ضرورة تفعيل الضمان الاجتماعي للعامل من اجل حمايته من خطر انهاء عقد عمله بشكل مفاجئ من قبل صاحب العمل وان يكون هنالك شرط جزائي في حالة انهاء العقد سواء من قبل العامل او صاحب العمل وضرورة تطوير مهارات العامل العراقي من خلال اعداد برامج تدريب تنظمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وان يكون هنالك اشراق ورقابة من

قبل الوزارة على مكاتب العمل التي تقوم بتشغيل العمال وضرورة التزامهم بالقوانين والأنظمة وان تقوم الحكومة بزيادة نسبة العاملين العرافيين بحدود النصف وأيضا ان تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على اتخاذ جملة من القرارات الحازمة في مجال تحقيق التنمية البشرية أي تنمية الايدي العاملة الوطنية كذلك ضرورة وضع قيود على زيادة تدفق العمالة الأجنبية منها زيادة تكلفة المعيشة ورفع الرسوم على دخول العامل الأجنبي الى العراق من اجل إعطاء الأولوية للعمالة الوطنية[20]

اذ ان هذه الإجراءات ضرورية من اجل المحافظة على حقوق العامل العراقي وحمايته في نفس الوقت من آفة البطالة والفقر الذي يدفعه الى ارتكاب الجرائم كالسرقة والمخدرات وغيرها فضلا عن ان ارتفاع العمالة الأجنبية لا يضر العامل وحده بل تتأثر اسرته أيضا بسبب فقدان العامل لعمله، كما ينبغي على الحكومة ان تعمل على توفير الحماية للعامل العراقي من خلال تطبيق القوانين الخاصة بهم من اجل ضمان حصولهم على كافة حقوقهم التي كفلها الدستور وتوفير بيئة عمل ملائمة لهم بعيدا عن المنافسة غير المشروعة من قبل العمال الأجانب الذين اصبحوا منتشرين في كل مناطق العراق وينافسون العامل العراقي لكونهم يقبلون بأقل الأجور، كذلك ضرورة تطبيق قوانين صارمة وشديدة على الحدود لمنع دخول عمال أجانب بصورة غير شرعية، وأيضا تطبيق قانون العمل العراقي رقم (37) لعام 2015 والذي يلزم الشركات بتشغيل عامل عراقي مقابل عامل اجنبي وكذلك زيادة الرسوم على كل عامل اجنبي لا يتمتع بالماهرة المطلوبة في العمل، كذلك قيام الجهات الحكومية بالزام الشركات التي توظف عمال أجانب بأن تقدم تقارير عن نسبة العمال الأجانب الذين تم تشغيلهم من قبلها وان هذا التشغيل لا يشكل أي غبن او منافسة للعامل العراقي وان هؤلاء العمال ملتزمين بالقوانين والأنظمة والتعليمات المقررة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وفي المقابل يجب ان تعمل الحكومة العراقية بالتنسيق مع مكاتب العمل بخلق فرص عمل جديدة من خلال تشجيع الشباب العراقي على العمل الحر عن طريق الاهتمام بالقطاع الخاص وتوفير الحماية الاجتماعية والاستقرار الذي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية في كل مجالات الحياة، وكذلك تقديم تعويضات مالية او مساعدات مالية مؤقتة لحين حصوله على فرصة عمل ووضع برامج حكومية تعمل على توفير الغذاء والسكن، فضلا عن مراقبة الحدود لمنع دخول العمال الأجانب بطريقة غير مشروعة وكذلك ضرورة انشاء قاعدة من البيانات عن كافة العمال الأجانب الذين تم تشغيلهم بشكل قانوني، وأيضا اعداد خطط واستراتيجيات اجتماعية وامنية واقتصادية وحتى سياسية تعمل على تأسيس نظام رقابي متكامل يساعد القوات الامنة في مراقبة العمال الأجانب الذين يدخلون الى العراق، وكذلك ضرورة العمل على تطوير مناهج الدراسة والتعليم والتدريب بحيث تتناسب مع الوظائف والمهن والمهارات التي يتطلبها سوق العمل[26].

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تزايد العمالة الأجنبية في العراق توصلنا الى ان هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة مختلفة الابعاد لكونها مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية وامنية وكذلك تنموية ومن ابرز هذه الأمور التي ذكرناها هو الحاجة الى المهارات والخبرات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تكون غير متوفرة في السوق المحلي فضلا عن ضعف التخطيط في مجالات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة اذ انها اضرت بحقوق العامل العراقي ولاسيما حقه في العمل والتي يترتب عليها فقدانه للأجر وكذلك الحوافز عند انتهاء عقد العمل او انهائه بشكل مفاجئ وكذلك فقدانه للحق في الضمان الاجتماعي، حيث نجد اليوم ان العمال الأجانب ينافسون العمال العراقيين داخل بلدهم بينما الأولى ان يكون ابن البلد هو المفضل في بلده وهذا السبب يعزى الى انخفاض الأجور التي يقبلها العامل الأجنبي سواء كان من جنسية عربية او جنبية فضلا عن قبولهم العمل لساعات طويلة وامتلاكهم لمهارة في العمل قد تفوق مهارة العامل العراقي وبالتالي كانت المحصلة النهائية لهذه الزيادة في العمال الأجانب زيادة نسبة البطالة بين الشباب العراقي والبطالة تترتب علبها زيادة نسبة الفقر في البلد الذي يمتلك الكثير من الثروات لذلك يمكن القول ان دراستنا لهذه الظاهرة قد ابرزت لنا اثارا إيجابية تمثلت في توفير الخبرات والكفاءات التي لا يوفرها السوق المحلي والتي من شأنها ان تساهم في تحقيق الكثير من المشاريع المهمة للبلد ، لكن هذه الإيجابيات يقابلها الكثير من الأمور السلبية ولعل من أهمها هو منافسة العمالة الأجنبية للعامل العراقي فضلا عن استنزاف العملة الصعبة من خلال التحويلات المالية غير المنظمة ، بالإضافة الى ضعف الرقابة القانونية من قبل الحكومة العراقية لهذه الظاهرة لاسيما فيما يتعلق بعملية تنظيم دخول العمال الاجانب وضمان حقوقهم وحقوق العمال العراقيين على حد سواء لذلك فأنه من الضروري ان تقوم الحكومة العراقية بوضع خطط وبرامج سياسية متوازنة بهذا الخصوص تقوم على أساسها بتنظيم دخول العمال الأجانب الى البلد بحسب احتياجات سوق العمل المحلي للماهرات المفقودة بشرط ان تكون الأولوية للعامل العراقي من خلال برامج يتم من خلالها تأهيل العمالة الوطنية وختاما يمكن القول ان معالجة هذه الظاهرة وتقليل سلبياتها لابد وان تقوم الحكومة العراقية بوضع خطة ورؤية شاملة تعمل على اصلاح وتعزي الرقابة القانونية وضرورة ربط التأهيل والتدريب والتعليم للعامل العراقي بحاجة سوق العمل بالشكل الذي يحقق التوازن بين بين التنمية الاقتصادية وحماية حقوق العمال

العراقيين لاسيما في توفير فرص العمل لهم ويساهم في الوقت ذاته ببناء سوق العمل المحلي بشكل منصف وعادل ومستدام يساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني للبلد لذلك فأن هنالك جملة من النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها من خلال بحثنا وهي:-

النتائج

1- شهد العراق بعد عام 2003 زيادة في تدفق العمالة الأجنبية.
2- منافسة العامل الأجنبي للعامل العراقي في العمل.
3- فقدان العامل العراقي لعمله بسبب زيادة العمالة الأجنبية او فرصة الحصول على العمل.
4- زيادة نسبة البطالة بين الشباب العراقي.
5- ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع العراقي.
6- تفضيل أصحاب العمل للعامل الأجنبي على العامل العراقي.
7- تأثير العمالة الأجنبية على الاقتصاد العراقي بسبب زيادة تحويل العملة الصعبة الى الخارج وكذلك زيادة الضغط على الحكومة في مجال توفير أماكن الإقامة والتعليم لهذه العمالة الأجنبية.
8- تأثير العمالة الأجنبية على النسيج الاجتماعي بسبب اختلاف الثقافات بين العراق وبين هذه العمالة.

التوصيات

يمكن للحكومة العراقية اتباع سلسلة من الخطط والبرامج للتقليل من خطورة تدفق العمالة الأجنبية وبنفس الوقت حماية حقوق العامل العراقي من خلال عدة أمور هي:-

1- تنظيم وضبط ومراقبة دخول العمال الأجانب الى الأراضي العراقية من خلال انشاء نظام الكتروني موحد ينظم ويسجل بيانات كل عامل اجنبي يدخل العراق، من خلال تقديم طلب معنون الى دائرة التشغيل والقروض -قسم الأجانب ويكون موقع من قبل مدير الشركة كذلك طلب المستمسكات الثبوتية لصاحب الشركة وكذلك وجود تخويل او وجود وكالة رسمية وضرورة وجود نسخة من جواز سفر العامل الأجنبي مع نسخة من تأشيرة الدخول وضرورة وجود نسخة من العقد المبرم بين العامل وصاحب الشركة.
2- الزام الشركات بالحصول على تصاريح مسبقة تحدد العدد المطلوب من العمال الأجانب والاختصاص من اجل توفير فقط الكفاءات التي يحتاج اليها البلد وتقليل العمالة غير المشروعة وكذلل تحديد الاعداد المطلوبة من العمالة.
3- منع دخول أي عامل اجنبي لا تتوفر فيه الماهرة المطلوبة او الاختصاص، وهذا بدوره سوف يساهم في فير سد فجوات الكفاءات التي يحتاجها البلد والتي لا يوفرها السوق المحلي وهذا الامر يتطلب زيادة الرقابة على دخول العمالة الأجنبية.
4- من الضروري كذلك ان تقوم الحكومة العراقية بإصدار قانون يلزم الشركات لاسيما الشركات النفطية بتشغيل 70% من العمال العراقيين و30% عمال أجانب كحد اقصى والشركة التي تتجاوز هذه النسبة يتم فرض غرامات مالية عليها، فهذا الاجراء هو امر مشروع تقوم به معظم البلدان من اجل ضمان توفير الحماية للعامل المحلي وعدم تعرضه لأي اضرار.
5- زيادة تكلفة العمالة الأجنبية عن طريق رفع رسوم استخدامها وكذلك تجديد الإقامة لها مع فرض غرامات مالية على الشركات التي تعتمد بشكل كبير على العمال الأجانب، والاستفادة من هذه الأموال لدعم وتشغيل الشباب العراقي.
6- تعزيز الرقابة الأمنية والاجتماعية من خلال ربط العمال الأجانب بنظام بطاقة عمل الكترونية من اجل تتبع أماكن وجودهم، فهذا الامر من شأنه ان يعزز الشفافية ويساعد في تتبعهم، وهو ما يتماشى مع هدف دمج القطاع غير المنظم في النظام الرسمي وتطبيق قانون العمل، وتفعيلها يعتمد على التنسيق بين الوزارات (العمل والداخلية).
7- ضرورة ان تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من التنسيق مع الاجهزة الأمنية لمنع استغلال العمالة في اية أنشطة مخالفة للقانون.
8- وضع تأمين صحي واجتماعي للعامل العراقي من اجل حمايته وتوفير الرعاية الصحية اللازمة له ولأفراد اسرته بالشكل الذي يضمن حصوله على حقوقه الاجتماعية والصحية حتى عن فقدانه لعمله.
9- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح القروض الميسرة من اجل خلق فرص عمل جديدة.
10- دعم القطاع الزراعي والصناعي المحلي الذي يعتمد على توظيف العمال العراقيين.
11- اطلاق حملات إعلانية بعنوان توظيف العمال المحللين أولا من اجل تشجيع أصحاب العمل على تشغيل أبناء بلدهم أولا.

هذه مجموعة من المقترحات التي اذا ما تم اعتمادها فأنها سوف تساهم في حماية العمال العراقيين من خطر مزاحمة العمال الأجانب لهم في الحصول على العمل وهذا من شأنه ان يساهم في التقليل من البطالة بين الشباب العراقي وضبط اعداد العمال الأجانب داخل العراق وبنفس الوقت حماية الاقتصاد والامن الوطني.

المصادر

[1] الصليبي، رعد خضير- جبار، زمن محمد ،(2025)، العمالة الاجنبية لتحقيق التنمية المستدامة -بحث منشور في المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد8، المجلد2.

[2] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (2021، 8 يوليو). العمالة الأجنبية في العراق تفاقم الأزمة الاقتصادية. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. https://rawabetcenter.com/archives/ تاريخ الزيارة 2025/12/15

[3] شاكر ،رندا محمد - البياتي، ستار جبار(2024)، العمالة الوافدة الى العراق -الاسباب والانعكاسات. مجلة الريادة للمال والاعمال المجلد 5، العدد 3، صفحة 100.

[4] مهدي، حوراء رشيد، (2025)، ظاهرة العمالة الوافدة في العراق-الاسباب والنتائج -بحث منشور في المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 8، المجلد2‘بغداد.

[5] الفلسطيني، مركز الإحصاء (2022)، تعريف العمالة ،منشور على موقع لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA تاريخ الزيارة 2025/8/22

[6] . منصة ميم الالكترونية للاعمال ،(2022)، العمالة المباشرة (تعريف وترجمة المصطلح) ، ميم الالكترونية للاعمال، https://meemplatform.com تاريخ الزيارة 2025/2/15

[7] الصباح، سمية رحمن عودة،(2016)، العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار-دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية -مجلة الكلية الاسلامية الجامعة-النجف الاشرف العدد 37،المجلد2.

[8] .علي ،ادريس، (2023)، تعريف الاجنبي اصطلاحا، منشور على موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتي،ص11.

[9] .العبيدي، علياء إسماعيل - محسن، منتهى زهير، (2024)، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقاية. ، بحث بصيغة pdfمنشور على موقع وزارة التخطيط العراقية بتاريخ /11/5، بدون صفحة.

[10] .هادي، انوار محمد، (2024) الضوابط القانونية للعمالة الاجنبية في القطاع النفطي. مجلة الدراسات القانونية التطبيقية -كلية القانون \جامعة البصرة.

[11] .قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 436في 19/تشرين الأول /2015، ص16.

[12] .علي، محمد جواد عبد الصمد احمد ،(2022)، حقوق والتزامات العمال الاجانب العاملين في العراق وفق قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015-دراسة مقارنة. مجلة العلوم التربوية والانسانية - الامارات العربية المتحدة، العدد 15.

[13] .زامل ، نادية فرحان ، (2025)، التنظيم القانوني لتشغيل العامل الاجنبي في العراق وفقا لقانون العمل العراقي النافذ رقم 37 لسنة 2015،بحث منشور في المؤتمر الخامس لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 8، المجلد2.

[14] .عبد، ريام لزام -ارحيم، علي احسان، (2024)، التنظيم القانوني لمكاتب العمال الاجانب في القانون العراقي. المجلة القانونية -جامعة القاهرة-كلية الحقوق، المجلد 19، العدد6.

[15] .العبادي، هديل سعد احمد، (2020) قامة العامل الاجنبي في العراق وفقا لقانون الاقامة العراقي النافذ رقم 76 لسنة 2017 .مجلة معهد العلمين للدراسات العليا-النجف الاشرف.

[16] .خالد، اسيل عمر مسلم ،(2024)، لتنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،العدد3.

[17] .عبدالله ، علي هادي، (2025)، لعمالة الاجنبية -جذورها التاريخية وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد، بحث منشور في المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد8، المجلد2، بغداد.

[18] .حسن، رندا طلال،(2024) ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية -العراق. مجلة كلية الامام الاعظم،المجلد8، العدد1.

[19]. زيدان، سلام . (2016، 1 مايو). عمال العراق بين بيئة ضارة وتشريعات غائبة. العربي الجديد – نسخة العراق/النسخة البريطانية. https://www.alaraby.co.uk/ عمال-العراق-بين-بيئة-ضارة-وتشريعات-غائبة.

[20] .حمدان، مريم علي عبد ، (2025)، العمالة الاجنبية واثرها على سوق العمل . العمالة الاجنبية في العراق ،بحث منشور في المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 8، المجلد2،بغداد، ص301-302.

[21].خليل، شذى، (2019)، العمالة الأجنبية في العراق، مقال منشور على موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،ص5.

[22].علي، ادم، (2025)، خلافا للقوانين والتعليمات شركات النفط تفضل العامل الاجنبي على العراقي وتميزه في الاجور والحقوق،مقال منشور على موقع الشبكة العراقية للصحافة الاستقصائية(نيريج).

[23].الغراوي، فاضل، (2025)، منظمة حماية حقوق العمال العراقيين تتطلب استراتيجية شاملة،مقال منشور على موقع شبكة شفق نيوز.

[24].الربيعي، عقيل حمدان عباس، (2025)، العمالة الاجنبية واثرها على الامن القومي. العمالة الاجنبية في العراق،بحث منشور في المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد8،المجلد،بغداد،.

[25]. ياسين، دانية جلال -عبالعزيز،مصطفى سعدون، (2025)، لاجراءات الوقائية للحد من اثار العمالة الاجنبية العمالة الاجنبية في العراق، بحث منشور في المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 8، المجلد2، بغداد.

[26]. وزارة التخطيط العراقية، (2023)، ورشة عمل بعنوان - الحد من استخدام العمالة الاجنبية ، منشورة على موقع جمهوية العراق - وزارة التخطيط العراقية ، https://mop.gov.iq/archives/12939 تاريخ الزيارة 2025/9/1